المبحث الثالث

العلاقة بين الحِراك والحَركات- دراسة نظرية-

بعد أن حاولنا تزويد القارئ بما يحتاج من معلومات عن المجتمع الأمازيغي الجزائري وخصائصه ومختلف تنظيماته، وتزويده أيضا بالمفاهيم التي تعرضت لها هذه الدّراسة، بداية من مفهوم الحراك وأنواعه، مرورا بمفهوم الحركات وأنواعها والظروف المكونة لها، وصلنا إلى الدراسة النظرية للعلاقة التي تجمع الحراك بالحركات، من خلال توضيح العلاقة المتبادلة التأثير بينهما، ثم محاولة تعريف القارئ بمحدّدات النزعة الانفصالية، حتى يتمكن في الفصل الثالث من اكتشاف واقع الحركة الأمازيغية الجزائرية في ظلّ الحراك العربي، من خلال عملية الإسقاط التي تمكننا من ربط الإطار النظري بالواقع المعاش، وبالتالي الخروج بنتائج موضوعية، تحيلنا إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدّراسة.

المطلب الأول: أثر الحِراك المجتمعي على نشوء ومسار الحَركات.

لا يمكننا فهم أي فاعل سياسي أو اجتماعي أو حتى ثقافي أو دولي دون الرجوع إلى السياق الذي نشأ فيه، أو دون معرفة العوامل والمؤثرات التي أثرت على نشوئه ونموه.

هذا ما يعرف في إطارنا النظري الذي نستخدمه بالبيئة الدّاخلية والخارجية المعروفة بها نظرية النظم، وفي هذا الإطار سوف نحاول اكتشاف مدى تأثير الحراك المجتمعي عبر كل أشكاله على نشوء ومسار الحركات على مختلف أنواعها.

فحسب عالم الاجتماع السّياسي "غوستاف لوبون"، فإنّ ما أصبح يُحرك النّاس في الشارع، ليس السلوك العقلاني الفردي وإنّما سلوك (القطيع)، إذ تذوب الذات الفردية في الذات الجماعية، ويتحوّل الحمل الوديع إلى ذئب مفترس إذا وجد زملائه فجأة بسبب الغضب أو الجوع، وفيما بعد جاء "فرويد" بدراساته المعمقة لعلم النفس الجماهيري فأوضح أنّ العقل اللاواعي (الباطن)، هو المسيطر على سلوك الحشود البشرية التي قد تنفجر وتعلن الثورة والعصيان والشغب والعنف، لسبب تافه ظاهريا لكنه عميق الجذور في وجدان الناس، مثل الشعور بالاضطهاد والتمييز والاحتقار والظلم، عبر فترات زمنية طويلة وحوادث متراكمة.[1]

(1) محمد عبده طالب، حتاملة، **ثورة العرب: الربيع العربي**، مرجع سابق، ص 19.

فقد تناول الدكتور "ربيع وهبة" تطور الحركات الاجتماعية في التاريخ الحديث، وأشار إلى أنّ نشأة هذه الحركات وقع أولاً في بريطانيا التي كانت تعرف تحوّلات عميقة اقتصادية، سياسيّة، فكرية، وحركة بروليتارية، فقد عرفت دول مثل فرنسا وبلجيكا وبريطانيا حركات اخترقت كل النسيج المجتمعي في حقب تاريخية، مما ساهم في الرفع من منسوب الوعي الجماهيري لدى مختلف الشرائح.

من جهة أخرى شكلت الحركات الاحتجاجية تغييرا عميقا في الأمريكيتين خاصة في الإرهاصات الأولى للحركات الاحتجاجية، إذ أحدثت تغييرا جريئا في ثقافة السكان المحليين حيث تجلى ذلك في الأغاني والرموز والعادات والإشارات...الخ، وقد كان لكل ذلك تأثير مباشر على تغير الأوضاع السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية.

بالموازاة مع هذه الكرونولوجية التاريخية لنشأة الحركات الاجتماعية بمختلف سياقاته عرّج الباحث في نهاية تحليله إلى مسألة تحويل الحركات الاجتماعية، حيث أخذت مناهضة الرّق منحنى دوليا في القرن(18) الثامن عشر بدءً من حركة النشطاء البريطانيين والأمريكيين لتتوسع مع مختلف الدول، وهو ما يؤكّد انتشار الحركات الاحتجاجية في العالم العربي في المرحلة الحالية وقد سرّع من وتيرة هذا التحويل ما تحدث عنه محلل التكنولوجيا "هواد راينغولد" من موجة "الحشود الذكية"، كالهواتف المحمولة والبريد الإلكتروني والرسائل القصيرة وغيرها، هذا مع تأكيد الباحث على الحذر من السقوط في حتمية تكنولوجية ما.[1]

ففي الثورة الصينية (1925-1927)، ثار ملايين العمال والفلاحين ضد القوى الأجنبية المسيطرة، وحلفائها المحليين، ولكن "ستالين" الذي كان يريد علاقات جيدة مع جارته -الصين- أجبر الحزب الشيوعي الصيني على تأكيد "الكومينتانج"، التنظيم البرجوازي بزعامة "تشانج كاي تشيك"، الذي كان يريد بناء دولة رأسمالية في الصين وكان نتيجة هذا التأكيد أنّ"كاي تشيك"، انتصر بفضل دعم الشيوعيين له وقام بعد ذلك بقتل عشرات الآلاف من العمال والفلاحين في مذابح كبرى حيث قضى تماما على الحزب الشيوعي.

أمّا في ألمانيا كانت الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام 1929 قد أدّت إلى زيادة التأييد للنازيين، ولكن الشيوعيين وبسبب أوامر "ستالين" رفضوا تشكيل جبهة متحدة مع الاشتراكيين الديمقراطيين، لوقف زحف النازيين وبدلا من ذلك ادعوا أن الاشتراكيين الديمقراطيين ليسوا مختلفين كثيرا عن النازيين، وأطلق عليهم اسم

---

(1) عمر، الشوبكي (2011)، **قراءة في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، مصر، المغرب، لبنان، البحرين، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، من الموقع: http://www.nama-center.com/activitieDatials.aspx?ID=189 .

الفاشيين الاجتماعيين، أدّى هذا الانقسام في صفوف الحركة العمالية الألمانية إلى وصول "هتلر" إلى السلطة عام 1933.[1]

أمّا بالنسبة للوطن العربي فحتى نستطيع فهم الحركات الاجتماعية والسياسيّة لابد من وقفة سوسي وتاريخية للجذور الأولى لانبعاث هذه الفعاليات، وضمن هذا السّياق قسم الباحث المراحل التي مرت منها هذه الحركات إلى أربعة مراحل:

(1) محمد عبده طالب، حتاملة، **مرجع سابق**، ص 60.

المرحلة الأولى: الاحتجاجات في مرحلة التوسع الاستعماري.

لقد شكلت الحملة الفرنسية على مصر في القرن الثامن عشر إيذانا باندلاع العديد من الاحتجاجات المجتمعية، كانتفاضة القاهرة سنة 1798، أو في الجزائر حينما احتلت فرنسا المدن الساحلية اندلعت انتفاضة 1830، أو ما سمّي بالثورة الريفية في المغرب بزعامة المجاهد "عبد الكريم الحطابي"، وفي منطقة الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية حدثت مواجهات للتدخل العسكري البريطاني.

المرحلة الثانية: الاحتجاجات في مرحلة التوسع الامبريالي.

حيث انحصرت بالأجزاء الغربية من المنطقة العربية التي عرفت اقتراحات رأسمالية ومنافسات دولية عليها أكثر مما عرفته الأجزاء الشرقية لقربها من أوربا في الموقعين، ومن أبرز هذه الانتفاضات انتفاضة "علي بن غذاهم" بتونس" في العام 1864، وانتفاضة "عرابي" في مصر عام 1881، وانتفاضة "المهدي" في السودان 1881-1885 والمغرب 1880 وغيرها من الانتفاضات سواء ضد المستعمر أو الحكام.

المرحلة الثالثة: الاحتجاجات في مرحلة استقرار التنافس الامبريالي وقيام مشاريع الدول.

حيث أدّى التنافس الدولي على المنطقة في القرن 19، وبلوغه الذروة في الحرب العالمية الأولى، هي تشكيل كيانات في هذه المنطقة اتخذت مسارات متباينة بفعل التقسيم الميداني في غرب المنطقة، وبفعل التقسيم السياسي في شرقها خصوصا انتفاضة عرب فلسطين عام 1920، ضد الاحتلال البريطاني وضد الحركة الصهيونية.

المرحلة الرّابعة: الاحتجاجات في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ارتبطت بمطالب سياسية وثورية، كالاستقلال ضد الملكيات الفرنسية، كما وقع في مصر مع ثورة الضباط الأحرار 1952، أو في لبنان من اضطرابات وانتفاضات ذات طابع عام أو قطاعي، ولذا الاحتجاجات التي عرفتها البحرين سنة 1971، والتي

كانت تحمل مطالب قطاعية وسياسيّة تمحورت حول الحريات العامة والحكم الدستوري.[1]

في هذا الإطار فقد كانت جماعات الإسلام السياسي إلى ما قبل الثورة التونسية والثورة المصرية على رأس القوى المطالبة بالتغيير، وهي جماعات وإن كانت تلتقي مع الثورة من حيث الرغبة في التغيير، إلا أنّ غالبيتها تقوم على إيديولوجية لا تعترف بالآخر، ولا تؤمن بالوطنية والمشروع الوطني ولا بالديمقراطية، كما تستعمل أدوات عنيفة ودموية وتفتقر لرؤية حضارية وواقعية لما بعد هزيمة الأنظمة القائمة، ومع ذلك فقد نجحت بعض الحركات الإسلامية في إحداث ثورة متصالحة مع متطلبات الحضارة والحداثة، كما جرى مع ثورة"الخميني" ضد سلطة الشاه في إيران، وفي المقابل مازالت بعض الحركات تثير كثيرا من النقاش حول جدواها للأمة وحتى للرسالة السماوية التي تدعي تمثيلها، وهذا هو حال تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية في أفغانستان، وبعض الجماعات في العراق، الجزائر، المغرب ومصر.[2]

أمّا عن أثر الحراك المجتمعي على مسار ونشوء وتطور الحَركات، فنشير إلى العمومية الرأسمالية التي عرفها العالم في أواخر القرن العشرين، مما أدّى إلى فقدان بعض معالم السيادة لبعض الدول، وتغير حتى في مفهوم السيادة، فقد ظهرت بورجوازية ذات طابع عالمي مرتبطة بالمصالح، شبيهة بالبورجوازية الوطنية التي كوّنت الدول القومية في أوربا في القرون السابقة ويبدو أنّ هذه البورجوازية العالمية تستعمل من أجل إقامة دولة أو إمبراطورية عالمية بشكل أكثر مطالبة ونعومة، وهو ما يتجلى في العديد من المظاهر الاقتصادية والسياسيّة والإعلامية وغيرها، خاصة بفعل تداخل المصالح، لكن الصراع العالمي هو حول من سيقود هذه الإمبراطورية، أو أين سيكون مركزها، وهو ما عرف بالصراع حول زعامة العالم خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن كي تنخرط بلدان الأطراف الضعيفة، وتصبح تابعة للمركز يجب تفتيتها قسرا، أو بفعل توسع رأسمالي خاصة في المجال الثقافي، وستكون الثقافوية هي الآلة التي سيتم بها ذلك ونقصد بالثقافوية تحول المكونات الثقافية للأمم إلى إيديولوجيات متعصبة مثل تحول الإسلام كمكوّن ثقافي إلى إيديولوجية متعصبة هي الاسلاموية، لأنّه كلّما تطورت العولمة الرأسمالية وما رافقها من عولمة ثقافية خاصة في نمط الاستهلاك لتتوسع أسواق السلع التي يعيش منها الرأسمالي في الغرب، كلّما قابلها رد فعل قوي يتمثل في الانغلاق والتحصين للهويات، هذا ما يعد أحد عوامل ظهور

(1) عمرو، الشوبكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 03.
(2) محمد عبده طالب، حتاملة، **مرجع سابق**، ص ص، (32-33).

التعصب الديني خاصة في العقود الأخيرة الذي اتخذت أشكالا معيشية تبدو كأنّها رفضا لنمط معيشي واستهلاكي وثقافي غربي، وهو ما يؤدي إلى تعصب هوياتي تحتي داخل الأمم لأنّ أي أمة كانت هي في الحقيقة لها هوية ثقافية مركبة بمعنى أنّها متعدّدة المكوّنات والمقوّمات، وهذا التعصب يؤدّي إلى ردود فعل ثقافية داخلية، مما يؤدّي إلى التفتيت الثقافي للدول المركبة الهوية أو المتعددة الطوائف، والإثنيات، وهو ما من شأنه أن يدخلها في فوضى وحرب أهلية.(1)

كمؤشر آخر على أثر الحِراك في نشوء ومسار الحَركات كما نشرت صحيفة "الإيكونوميست"، أو تقرير التنمية البشرية الذي نشرته الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تحذيرات حول الانفجار السكاني، وفقر الموارد الإنسانية والطبيعية في الشرق الأوسط، وحكم المسنين يؤكّد على أنّ الرّبيع العربي ليس فريدا في ذلك، فانهيار الشيوعية وفشل مباحثات أوسلو للسلام والانهيار الاقتصادي العالمي، كلّها مؤشرات كانت سببا في الحِراك، وأثرت على نشوء ومسيرة الكثير من الحَركات.(2)

كما ساهم النقل الحي المباشر والفضاء المفتوح في حركة الشارع السياسي المرئية والمسموعة من الجميع، ولاشك في أنّ الحشود البشرية التي خرجت للتظاهر أمام عدسات التلفزيون، كانت تتصرّف وتتحرك وفق حركة الكاميرا، وعندما تظلّ بعض الفضائيات تردد القول وتؤكّد أنّ هناك (تظاهرة مليونية) قادمة غدا في المكان الفلاني والزمان الفلاني فإنّ الكثير من الناس سوف يشاركون في تلك المظاهرة تحت وطأة هذا التحريض، وقد يشعر المرء بالتقصير لو ظلّ قابعا في بيته، في حين يرى أغلب الناس في الشوارع وبهذه الطريقة صنعت الكاميرا الحدث مسبقا.(3)

هذا بالإضافة إلى التحوّل الذي جرى في تغيير منهجية عمل المجتمع المدني، الذي انتقل من القيام بالدور الخيري الخدمي إلى المنهج الحقوقي التمكيني، الذي يهدف إلى تمكين الشعوب من الدفاع عن حقوقها، بدلا من النيابة عنها في العمل، ولعلّ من بين التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الحركة الاحتجاجية بالوطن العربي هو تحوّلها إلى حركات سياسيّة ذات مرتكزات اجتماعية تخدم وجوها جديدة للحياة العامة، وثانيا تأثيرها على صانع القرار والنخب الحاكمة بصورة أقرب إلى جماعات الضغط، تدفع النظم السياسيّة إلى مراجعة سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية، أو تؤدّي

---

(1) رابح، لونيسي (2013)، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي: دراسة استشراقية**، مرجع سابق، ص ص، (12-13).

(2) جوني، ويست (2013)، **كرامة: رحلات في الربيع العربي**، ط1، ترجمة: طلال فيصل، القاهرة: دار الشروق، ص ص (24-25).

(3) محمد عبده، حتاملة، **مرجع سابق**، ص 21.

في بعض الحالات إلى وقوع تحوّلات على طبيعة السّلطة السياسيّة في بعض التجارب.[1]

يمكن في ضوء ما تقدّم أن نفهم لماذا قامت ثورة العرب اليوم، ولم تقم في عهود الحكام العرب المستبدين السابقين، فلكلّ مرحلة من التاريخ ظروفها ومتغيراتها ومؤثراتها، والحقبة التاريخية التي تعيشها منذ عشر سنوات تقريبا شهدت تحولا كبيرا لم يعهده العالم العربي من قبل، وقد حدث هذا التغيير بسبب الطفرة الهائلة وغير المتوقعة في مجال التقنية والاتصالات والفضائيات والانترنت والهاتف الجوال ووسائل التحوير الحديثة، وغيرها من التقنيات، فقد شكلت هذه العوامل مرحلة جديدة من التاريخ وأفرزت قوى ومؤثرات جديدة لم يكن لها وجود من قبل.[2]

في نهاية هذا المطلب نصل إلى نتيجة مفادها أنّ نشوء وتطوّر الحركات يتأثر ببيئته الداخلية والخارجية ونسقه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والدولي، وممّا ساعد على نشوء وتفعيل عمل الكثير من القوى والحركات هو الحراك العرّبي الذي شهدته المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة الماضية، مستفيدة من الدعم الغربي الذي يحاول إبراز النموذج الديمقراطي الغربي كنموذج مثالي يقوم على أسس موضوعية.

المطلب الثاني : محدّدات النّزعة الانفصالية.

إنّ عملية التأكّد والتحقق الإمبريقي التي تطلبها هذه الدّراسة من أجل اكتشاف طبيعة الحركة الأمازيغية الجزائرية، كحركة انفصالية، حيث أنّ هذا المصطلح هو مجرد مفهوم يستخدم للاستهلاك الصحفي، الذي بإمكانه إعطاء القضية طابعا سياسيّا، وتوظيفا سلطويا يرتبط بمدى معرفة محدّدات النزعة الانفصالية، ومن ثمّة إسقاطها على الحركة الأمازيغية الجزائرية للوصول إلى حقيقتها، وهذا ما سوف نتطرّق إليه في هذا المطلب لتزويد القارئ بإطار نظري حول الحركات الانفصالية.

إنّ الحركة الانفصالية هي كلمة مركبة من جزأين، وهي الحركة التي تعني في لغة السياسة التيار العام، الذي يدفع بطبقة من الطبقات، أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم حقوقها بهدف القيام بعمل موّحد لتحسين حالتها الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السّياسيّة أو تحسينها كلها.

(1) عمر، الشوبكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 02.
(2) محمد عبده طالب، حتاملة، **مرجع سابق**، ص 22.

أمّا الانفصالية بالمعنى السّياسي، فهي تعميق أو تكريس لتجزئة الحركية الوطنية، أو الوحدة المتمثلة في تركيب البلاد، فهي إذا عملية يستحوذ من خلالها نظام سياسي مغاير للنظام السّياسي القائم في دولتها على مراقبة وتقسيم جزء من الدولة.[1]

أولا: المحدّدات الجغرافيّة والسّياسيّة.

هو محدّد يرتبط بالسكان، وأماكن التزايد وما يتعلق بالسياسة، ويقصد بالمحدّد الجغرافي تلك العوامل المرتبطة بعدد أفراد الأقلية، مقارنة بعدد السكان في الدولة، وكذلك العوامل المرتبطة بالإقليم الجغرافي الذي يقيمون عليه، أي أنّ الصراع الذي يقع بين الولاء للدولة القومية وللهُوية الثقافية يتوّلد نتيجة العناصر الجغرافية، فأعضاء الجماعات الإثنية يتمركزون عادة في مناطق جغرافية معينة، وتصبح الحدود الجغرافية لتلك المناطق ركن جوهري في الهُويّة الإثنية، أمّا عدم التلاؤم من حيث الحدود القومية والحدود الإثنية، فيؤدّي إلى اندلاع نزاعات إثنية، كما أنّ التمثيل النسبي للجماعات الإثنية عنصر هام في تحديد الهُويّة الاجتماعية، وفي هذا الشأن نجد مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

1. التّركز الإقليمي للجماعة:

هي عامل يساعد على التجانس العرقي حسب الاشتراك في الأنشطة الاقتصادية، ونمط الحياة، ولهم مصالح مشتركة وخصائص نفسية واحدة، وهنا تكون هذه الجماعات تطالب بالانفصال أكثر من جماعات أخرى مشتتة، ويمكن أن نصف الأقليات حسب التركز الإقليمي إلى:

- أقليات تمثل الجزء الأعظم من سكان منطقة محدّدة.
- أقليات موجودة في منطقة معينة لكن لا تشكل إلاّ نسبة ضئيلة من سكانها.
- عدد من أفرادها ثابت في منطقة معينة، والباقي مبعثرون على كامل تراب الدولة.
- وجود قاعدة من البلد دون شتات وطني.
- مبعثرة على كامل التراب الوطني دون مراكز محدّدة.
- مبعثرة على عدة دول.

---

(1) رابحة، حاجيات، **الحركات الانفصالية في الدول الفدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 53.

2. التواجد على الأقاليم الطرفية للدّولة:

حيث يرتبط الموقع بدرجة فاعلية الحركة، وشدة نشاطها الانفصالي، يساهم في ذلك البعد عن السلطة المركزية للدولة، وتزداد قوة الحركات الإثنية، إذا كانت لها صلات إثنية عبر الحدود مع أبناء عرقيتها، كما تلعب الجغرافيا الطبيعية للإقليم دورا في نشاط الجماعات بسبب معرفتها له.

3. النمو الديمغرافي للأقلية:

هو المعدّل السنوي للنمو الديمغرافي للأقلية، مقارنة بالنمو الطبيعي للجماعات الأخرى ويعتمد على مستويات (الرعاية الصحية، الغذائية، الدخل الفردي)، فعدد الأقلية يلعب دورا في حركتها وفاعليتها في الداخل والخارج، وربما هذا العدد يدفع الأقلية إلى الاحتجاج من أجل تحسين أوضاعها وليس الانفصال، أو بسبب التفاوت في الأجور.

أمّا عن المحدّدات السّياسيّة، فالمقصود بها درجة التمكين السّياسي الذي تتمتع به الأقلية من خلال مؤشرات كشغل المناصب العليا، والأحزاب السّياسيّة، ومختلف التنظيمات التي تشرف عليها هذه الأقلية، ومن أهم المحدّدات السّياسيّة:

1. درجة التّنظيم:

فالتّنظيم الداخلي للجماعات، يساهم في تعزيز تماسكها واستمراريتها، ويرتبط نجاح التنظيم بالسمات الجوهرية للجماعات، كالتمايز، الوعي، وغيرها، وهنا أيضا يظهر دور القيادة الكاريزمية والتعبئة والتنظيم الحسن والقدرة على التأثير والتعاون وغالبا ما يحدث تنظيم الجماعات معضلة أمنية للدولة وهذا ما يسبب أحيانا الحرب الأهلية، كما يتحكم في درجة التنظيم عنصر درجة القهر الذي تعيشه الجماعة ودرجة تنظيم الجماعات الأخرى، ووفرة الموارد ونوعية مطالبها.[1]

(1) تباشير محمد أمين، خرابشة، **مرجع سابق**، ص ص(19-33).

2. الصّراع الإقليمي:

المقصود به هو سيطرة جماعة على الدولة كلها، بحيث تجعلها ملكا لها، فتصبغها بهُويتها، وتجعل من دينها ولغتها وثقافتها، دين ولغة وثقافة الدولة الرسمية، منكرة باقي الجماعات.[1]

ثانيا: المحدّدات الاجتماعية والثّقافية.

يقصد بها مقدار التفاعلات الاجتماعية التي يقوم بها أفراد الجماعة العرفية داخليا وخارجيا، تعتمد قوة هذه التفاعلات داخليا على عوامل قد تزيد التماسك والتضامن الداخلي، مثل قوة الهوية الذاتية للأفراد، ومستوى الاعتزاز، وشدة الولاء، وتماسك القيادة، والاتفاق حول المطالب والأهداف، والإصرار، ومفهوم مصلحة الجماعة، وهيكلية التنظيم المؤسّسي للجماعة.

أمّا خارجيا فتتمثل في علاقاتها مع الجماعات الأخرى المكونة للدّولة، وتتجلى هذه المحدّدات في:

1. الشّعور القومي و الإثني:

فالنزعة الانفصالية مرتبطة بالشعور القومي والعرقي والوعي به، والشعور بالتمييز والخصوصية الذاتية القومية أو الثقافية الجماعية، وهذا ما يستغله القادة لإثارة قضيتهم.وبالتالي فالجماعات التي لها شعور قوي بهوية ثقافية، هي الأقرب إلى الدخول في مطالب انفصالية فغالبا ما يظهر الشعور القومي، والإثني في وقت الأزمات أو كرد على أساليب السيطرة والهيمنة من طرف الأنظمة التي تسعى إلى خلق هُوية وطنية تتجاوز التفاوت والاختلاف الداخلي.

كما قد تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية والعوامل النفسية دورا في زيادة أو نقص، أو درجة التفاعل الاجتماعي بين الجماعات المختلفة، خاصة لما تساهم في خلق فرص الحوار والتعرف على الآخر وقبوله، فلمّا زادت الثقة بين الجماعات قلت فرص الخلاف والتباين.

2. سياسات التمييز العنصرية:

غالبا ما يكون التمييز مؤسّسي منظّم، ويظهر من خلال السّياسات العنصرية والظلم والأعمال العدائية، مثلما يظهر في توزيع الخدمات الاجتماعية، والعزل المكاني، فالحرمان النسبي والاستياء والتهميش، ورفع التوقعات يلعب دورا في تضخيم السّياسات التمييزية، كما أنّ عدم الرضا ينتقل من الفرد إلى الجماعة، ليصل

---

(1) نادية، مصطفى (2003)، **حروب القرن الواحد و العشرون**، مجلة السياسة الدولية، العدد 38، مجلد 151، ص ص (76-83).

إلى إثارة الصراعات العرقية والطائفية والثقافية، وهنا يغتنم القادة الفرص لإحداث عنف داخلي وللتوظيف السياسي والسلطوي.

كنتيجة للسياسات التمييزية والعنصرية التي تفرضها الجماعات المسيطرة ضد الجماعات الأخرى تحدث فروقات اجتماعية طبقية واقتصادية في الدولة مما يوّلد إحباط جماعي وشعور متنامي من الكراهية، حيث أنّ هذه الجماعات التي تعمل على تشكيل كيانات للاستجابة لنظام الدولة، وتظهر مواقف التأييد والولاء أو شكاوى الظلم والاستياء داخل الدّولة الأمة.

ثالثا: المحدّدات الاقتصادية.

يُقصد بها البُنية التحتية والموارد الطبيعية التي تحويها أراضي الدولة، إضافة إلى التكنولوجية والقوى البشرية والمادية ومدى عدالة التوزيع لها، واستفادة الجماعات المختلفة المشكلة للدولة منها، حيث تسعى الجماعات إلى المحافظة على أهدافها وأنشطتها الاقتصادية أو تتصارع من أجل تطوير وتنمية الدولة، حيث تتمثل أهم المحدّدات الاقتصادية فيما يلي:

1. الصّراع على الموارد:

يَكون بسبب هيكل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يعتمد على الاستغلال وعدم المساواة، كما أنّ عملية التّحديث تخلق فجوة في التمدّن بين الجماعات، مما يؤدّي إلى الثورة والعنف، وهذا ما جعل الكثير من الدول تنظم ملكية المصادر الطبيعية التي تحويها أراضيها في الدساتير.

فالمصادر الطبيعية تستغلها الدولة، لكن دون أن توزّع مردودها بشكل عادل على جميع أفراد الشعب بل يستفيد منها النظام السياسي ومواليه وبالتالي فباقي الجماعات تشعر بالظلم والتمييز والاستثناء، وتبدأ بالاحتجاج لتحصل على حقها من ثروات الدولة.

يزداد هذا الاحتجاج إذا كانت هذه الثروات والمصادر تستخرج وتستغل من أراضي هذه الأقليات والجماعات المستبعدة، كما يمكن أن يحدث أكثر مما تتوقع هذه الجماعات في حال ما إذا حدث تغيير في إقليم الأقليات المستبعدة والمساس بأراضيها ومصالحها.

2. التعدّي على ممتلكات الآخرين:

أي الممتلكات المادية المرتبطة بالأرض ومكان الإقامة، حيث يقوم بالتعدي عليها الجماعات المسيطرة أو المدعومة من طرف النظام بالتعدي المباشر والمقصود، بسبب محاولة بعض الدول ذات التعددية الثقافية، لترسيخ أسس وطنية للمحافظة على أمنها القومي، فتلجأ إلى سياسة ترحيل السكان إلى أماكن أخرى وتشتيتهم عبر مناطق الدولة المختلفة تحسبا لأي اضطرابات إثنية في موطنهم الأصلي.

كما تلجأ الدولة إلى تشجيع هجرة الغرباء إلى مناطق المجموعات، بإحداث نوع من التوازن الإثني، من خلال إقامة مشاريع عمل، أو بسبب الكوارث الطبيعية وفي كل الحالات التي يحدث الصراع على الأرض والمصادر.

3. الفروقات الطبيعية على أسس إثنية:

تظهر الفروقات نتيجة لما سبق قوله والعناصر السابقة من المحدّدات الاقتصادية، فحسب نظرية التمدّن لـ"دونالد هوروتز" فإنّ الجماعات الإثنية تتمدن بمستويات مختلفة ونتيجة لذلك يحدث الصراع على المصالح، الذي يحدث بسبب الفجوة بين درجة التمدّن ونسبة الطموحات للتنمية، حيث إن التوزيع المتفاوت للمصادر التعليمية والاقتصادية يعتبر مصدرا للتوتر.

حيث يرى الكثير أنّ سبب الصراع، يعود أساسا إلى الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولكنه يغلف بغطاء ديني أو عرقي أو ثقافي لأسباب مختلفة.

رابعا: المحدّدات الإقليمية والدّولية.

حتى تنجح الأقليات والجماعات في تثبيت وجودها، من خلال هذا التّنظيم فإنّها تسعى لحشد الجماهير وتعبئتهم، وكذا الحصول على الدعم المادي والمعنوي لها على مختلف المستويات: الداخلي والإقليمي والدولي، وإيجاد حلفاء ومناصرين لها، للتأكيد على قوتها وفاعليتها، ولضمان استمراريتها في تحقيق مطالبها، وذلك من خلال السعي للحصول على المزيد من الدعم المادي والمعنوي من جهات خارجية والدّعم الخارجي، الذي قد تتلقاه الأقليّة يأتي من ثلاث جهات:

1. الدّعم من أبنائها في الشتات:

هو كل ما يقدمه أبناء الجماعة المتواجدون خارج إقليم الدولة، ومن خلال أموالهم ووسائل الإعلام والمؤلفات والمنشورات والبرامج الصحفية والتلفزيونية والإذاعية، وعبر الشبكة العنكبوتية التي تعرف المجتمع الدولي على قضيتهم ومعاناتهم، وجمع الأموال والهبات من المؤسسات والمنظمات شبه الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

2. الدّعم الإقليمي:

تُقدّمه الدولة أو الدول المجاورة لدولة الأقلية لأهداف مختلفة، مثل وجود علاقات إثنية متكاملة بين أبناء الأقليّة وهذه الدولة، أو أهداف استثنائية، أو بفعل النزوح والهجرة من أبناء الأقلية بسبب الحرب الأهلية أو العنصرية، أو الإبادة والتطهير العرقي، أو خوفا من انتقال عدوى الصراع الإثيني، أو بفعل العداء التاريخي بين الدول المجاورة والنظام، أو بهدف السيطرة على الدولة من خلال الأقليات، أو بالضغط بالطرق الدبلوماسية والسياسيّة لحل النزاع أو من خلال تدريب المليشيات الإثنية.

3. الدّعم الدّولي:

يكون من الدّول العظمى أو من المنظمات الدولية، وهذا ما تسعى له الجماعات، حتى تجعل الدول أو المنظمات أداة ضغط قوية على الدولة، لتحقيق

مطالب الأقليات، خاصة إذا اقتنعت بوجود خطر يهدد وجود وبقاء أفراد هذه الأقلية، أو كانت سببا في تهديد الأمن والاستقرار الدولي.

في الوقت الحالي أصبح التدخل الدّولي مرتبط بالمصالح المتعلقة بالأمن القومي للدول العظمى أو بمصالح الشركات العابرة القوميات، وتلعب لحسابات المنافع والخسائر التي يتكبّدها كلا الطرفين من استمرار النزاع دورا في حل الصراعات والنزاعات.

أمّا في بعض الحالات ترضخ الدّولة لمطالب الأقلية تحت الضغط الدولي أو تهديد العضويات الاقتصادية أو تحت الطمع بالمنافع الاقتصادية، التي يمكن أن تحييها الدولة في حال وافقت على مطالب الأقلية.

كما يمكن أن تكون الدّول العظمى والشركات العابرة للقوميات، هي المؤجج الفعلي لمثل هذا الصراع، وقد ساهمت العولمة في اختفاء البعد الإنساني على العلاقات الدولية، من خلال تأييد حق التدخل الإنساني من دون طلب أو موافقة الدّولة المعنية، كما أنّ تطوّر الانفصال جعل قنوات الاتصال بين المجتمعات كثيرة ومباشرة، تقفز فوق العوائق الجغرافية والحدود الدّولية كما زادت العولمة من التشتت الاجتماعي، والذي تمثل في زيادة حالات التفتت السياسي على أسس عرقية.[1]

في الأخير، وفي نهاية هذا المطلب، ولو حاولنا إسقاط نظرية النظم لـ"دافيد أستون" من خلال مفهوم البيئة الداخلية والخارجية لوجدنا أنّ النزعة الانفصالية في الدّول المتعدّدة القوميات والأثينيات مرتبط أساسا بعوامل داخلية متنوعة بين السّياسي والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتغذيها عوامل خارجية متنوعة بين الدّولي والإقليمي، وداخل أطر المنظمات الدّولية وغير الحكومية، حيث استفادت هذه الظاهرة السّياسيّة في حالات من العولمة وما يرتبط بها من أبعاد وآليات، في مقابل فشل الكثير من الجماعات والأقليات في نيل مطالبها وحقوقها، بسبب الوجه المظلم للدّولة خاصة لمّا يتعلق الأمر بمصالح القوى العظمى أو الشركات العابرة للقارات وغيرها من العوامل والآليات.

المطلب الثالث: الحَركات في ظلّ الحِراك المجتمعي – إشكالية الهُويَّة والتوظيف السُلطوي-

إنّ محاولة الربط بين المطالب السالفة الذكر في هذا المبحث تكون أنجع، لو أنّنا استعجلنا تناول الحركات في ظلّ الحراك المجتمعي مع قدرتنا على اكتشاف الرهانات السلطوية خلال إشكالية الهُويّة والتوظيف السُلطوي لهذه الحركات، استنادا على معرفتنا لأثر الحراك المجتمعي على نشوء ومسار الحركات كمرحلة أولى، ثم

(1) تباشير محمد أمين، خرابشة، **مرجع سابق**، ص ص (33-56).

معرفة محدّدات النزعة الانفصالية التي يمكن أن تنتج إشكالا يتعلق بالهويّة والسلطة كمرحلة ثانية، وهذا ما سوف يكون محل بحثا في هذا المطلب .

في هذا الإطار وبما أنّ دراستنا، لا تخرج عن نطاق المنطقة العربية، فقد ظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسان للتغيير في المنطقة، الأوّل يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني مثل حالة السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي، لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال ولبنان والعراق واليمن وفلسطين.

أمّا النّمط الثاني فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق، وقد شهدنا هذا السيناريو مؤخّرا في مصر وتونس.[1]

كما وصلت الحركات في ظل الحركات المختلفة في العديد من النظريات التي تفسر الحركات الاجتماعية، حيث ربطت نظرية السلوك الاجتماعي مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل (الهبات الجماهيرية، المظاهرات، وأشكال من الهستيريا الجماعية، أي بردود أفعال –ليست بالضرورة منطقية تماما– في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية، ويرى أصحاب هذه المدرسة أنّ الحركات بهذا المعنى، قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في إيطاليا، ألمانيا، واليابان)، كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعي، إنّ الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض، حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية للحركات الاجتماعية بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسيّة والاجتماعية.

أمّا "نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة"، فتنظر إلى الحركات الاجتماعية، باعتبارها انعكاس للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث، نتيجة للبيروقراطية المفرطة وكحل لها، وناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة، وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الإنسانية الكونية، ويقال أنّ هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم بالمصالح الإنسانية الكونية، ويقال أيضا أنّ هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الاجتماعية عن اهتمامها بالإيديولوجيات القائمة.

أمّا حسب "نموذج الفعل –الهُويّة"، وهي النظرية التي ترى أنّ الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسية القائمة، والمعايير الاجتماعية ويرى بعض المروجين لهذه النظرية أنّ هناك إحلالا تدريجيا

---

(1) نغم نذير، شكر، **التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر**، مجلة دراسات دولية، العدد 48، ص 12.

يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية، بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "المبرمج"، يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة، وبالتالي يرون أنّ الصراع الطبقي أساسا ذو طبيعة اجتماعية – ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية –اقتصادية.[1]

حتى نتمكّن من اكتشاف إسقاطات الخلفيات النظرية لتغيير الحركات الاجتماعية في ظلّ الحراك المجتمعي، في إطار الصراعات والشبكات والهُويّات، فأنّ عمليات الحركة الاجتماعية تبين وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين، الذين يتقاسمون ويشتركون في هُوية جماعية، منخرطين في صراع اجتماعي أو أساسي، وهي تضاهي أو تقابل عمليات التحالف الذي لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية- الساعية لتحقيق أهداف محددة –وجود هوية جماعية، ولكنه أي التحالف ينتج لإعفائه أيضا العمل تحت مفردات رعايته وتكفلاته بأمورهم.[2]

إنّ الحركات الاجتماعية تجمع ثلاث أنواع من المطالب: برنامج، هويّة ومكانة، بل أنّها ضمن مزاعم بأنّ المؤيدّين لهذه البرامج تمتعوا بالقدرة على العمل المستقل والفعال وأنّ المشاركين كانت لديهم المكانة السياسيّة للتحدث على الملأ حول قضايا قيد التناول، إنّ البروز النسبي لمطالب البرنامج والهوية والمكانة يتنوع بصورة دالة وسط الحركات الاجتماعية، وسط المطالبين داخل الحركات، وبين مراحل الحركات.[3]ولفهم تحويل المطالبين والمستهدفين فيما يتعلق بالمطالب، يجب أن نميز جانبين آخرين من التدويل.

1. انتشار الوسائط التي تتخصص في مساعدة الآخرين، لتنسيق المطالب على المستوى الدولي أكثر من تخصصها في رفع مطالب، يجب أن نميّز جانبين على المستوى الدولي أكثر من تخصصها في رفع مطالب خاصة بها.
2. تعددية الروابط الجانبية وسط الجماعات من نشاطات المنخرطين في رفع مطالب مشابهة داخل المقاطعات أو المناطق نفسها، فبعض منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، كما أنّ حركات الشعوب الأصلية ذات النمط الذاتي الخاص عبر العالم تنتفع بشكل أساسي من تعريف نفسها كمشاركين في قضية عالمية.[4]

---

(1) تشارلز، تلي (2005)، **الحركات الاجتماعية** 1768 **إلى** 2004، ترجمة: ربيع وهبة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، ص ص 17-19.

(2) **نفس المرجع**، ص 19.

(3)**نفس المرجع**،ص 91.

(4) **نفس المرجع**، ص 227.

كمـا أنّ الحركـات الاجتماعيـة المحليـة والإقليميـة، وربمـا حتـى القوميـة تفسـح طريقا للحركات الدولية والعالمية، أي تدويل ممتد[1]، وفي هذا الإطـار (التدويل) قدّم "تشارلزتلي" نموذجا يوضح سابقا يتمثل في الشكل رقم ثلاثة عشر (13).

(1) **نفس المرجع**، ص 286.

الشكل رقم ثلاثة عشر(13)
الهُويّة والتوظيف السُلطوي للحركات في ظلّ الحراك المجتمعي.

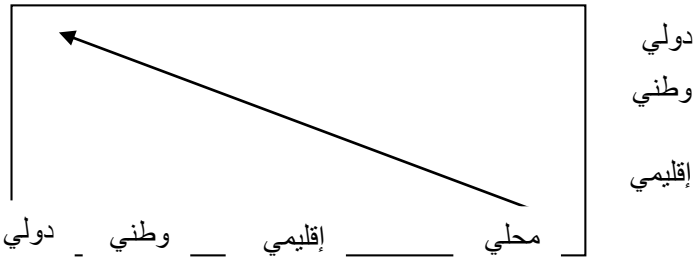

المصدر: تشارلز، تلي (2005)، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة: ربيع، وهيبة، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، ص 225.

في نفس الإطار المتعلق بالفواعل المتحكمة أو المحركة للحركات في ظلّ الحراك العربي فيتم من خلال :

1. حركة مضادة للتغيير:

إنّ الغرب الكولنيالي سارع بعد مصر وتونس، أي بعد أن تجاوز ارتباكه السياسي، إلى وضع خطة للتدخل في المسار الحراكي، وأفصح عن خطته، ففي اليمن تحاول الحركة المضادة أن تحتوي حراكه الديمقراطي بأشكال مختلفة، أو أنّ توجهه وتتحكم بمساره ومآله، لكي لا يخرج "البلد السعيد" عن التوازن الجيوسياسي الخليجي، الذي يحميه الغرب الكولنيالي، واندفعت الحركة نفسها إلى أبعد من الاحتواء في البحرين، إذ سرعان ما تدخلت فيه عسكريا تحت عنوان درع الجزيرة، وكانت ذريعتها في التدخل أنّ الحراك البحريني موجّه من الخارج الإيراني، وأنّه ذو صيغة طائفية معلومة.[1]

هكذا يتم اختزال أوضاع معقّدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسيّة، أكثر ممّا هي دينية أو مذهبية، خاصة في المجتمعات التي تتميز بالتنوع الديني والمذهبي، وكأنّها القبلية في التحليلات التفسيرية لانفجار ظواهر العنف، وكل ذلك بالرغم من التطورات من الانتماء القبلي أو التحذير من عشائر وعائلات مترامية الأطراف،

(1) محمود، حيدر (2012)، وآخرون، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي**، ط1، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ص ص (83-84).

والمتعدّدة دينيا ومذهبيا في بعض الأحيان مجرد انتماء اجتماعي كالانتماء المهني أو الرياضي، لا انتماء شمولي الطابع ذا عصبية عمياء ومطلقة.وللعرب إجمالا انتماءات هُوياتية مختلفة، لكن الإصرار على وصف أي إنسان في المشرق، أو في المغرب العربي، بهُوية أحادية الجانب ومطلقة، وكذلك تفخيم التناقضات فيما بين الانتماءات المخالفة على حساب كل العناصر المشتركة للمجموعات البشرية القاطنة في العالم العربي، في الأدبيات الأكاديمية كما في جميع وسائل الإعلام يخلق حتما جوا من الفتنة والتوتر والكره بين أبناء المجتمع الواحد.

مع تكاثر التحليلات المركّزة على عنصر تفسيري واحد، ديني أو مذهبي أو لغوي، أو قبلي عشائري، عائلي، لما يحدث في بعض الساحات العربية من ظواهر عنف متواصلة، يرسخ عند النّاس أكثر فأكثر جو الفتنة والعنف، الّذي توّلده كثافة مثل هذه التحليلات، خاصة من خلال وسائل الإعلام البصرية.

هكذا أصبحت كما يرجون، قضية الثّورة في البحرين قضية شيعة يناهضون سنّة، وفي اليمن زُجّ بالقاعدة وأخواتها، وبالقبيلة والاختلافات بين الشمال والجنوب، وقيل ذلك قضية الحوثيين كفرقة دينية أفترض أنّها تحت النفوذ الإيراني المعادي للعرب السنّيين، وفي ليبيا يحلّل الصراع أنّه صراع مزمن للقبيلة والإقليمية بين غربها وشرقها، وفي السعودية تفسر الاحتجاجات الشعبية في شرق البلاد على أنّها قضية أقلية شيعية، وفي سوريا قضية أقلية علوية مقابل أغلبية سنيّة مغلوب على أمرها، وأقلية مسيحية خائفة.

هذه التحاليل الاختزالية المبسطة حول أوضاع معقّدة تحول دون النظر إلى القضايا والمشاكل الوضعية والحقيقية، أو تحجب رؤية وتحديد القوى المختلفة المعادية للتغيير محليا وخارجيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ كلمة "أقلية" هي حديثة الطابع، وهي مستوردة من القاموس الأوربي العائد إلى القرن التاسع عشر عندما لبس نظام الدولة – الأمة هويّة واحدة وأحادية الجانب، وما دور العديد من المواطنين غير المنتمين إلى هذه الهوية "أقلية" بالمعنى العنصري ينظر إليها سياسيّا واجتماعيا بنظرة الشك والريب في ولائها الوطني، وقد أصبحت قضية الأقليات في أوربا مدخلا إلى تدخل دول في شؤون دول أخر بحجة حماية الأقليات فيها وهذا المنهج طبق في علاقة الدول الأوربية مع السّلطة العثمانية لإضعافها ثم تفكيكها.

لذلك فإنّ امتلاء الجو الإعلامي والتحاليل السياسيّة باختزال ما أصبح يعتري الأوضاع الثورية العربية، من ظواهر عنف ومن الخوف على أنّها قبلية وعرقية وطائفية ومنهجية، لا هو بالفعل امتداد لما يحصل في منطقتنا العربية والشرق الأوسطية، من فتن فتّاكة بين أبناء المجتمعات العربية المختلفة، لصالح قوى الهيمنة الخارجية والقوى المحلية المحافظة والمتحالفة مع الخارج، والمستغلّة في كثير من

الأحيان اقتصاديا واجتماعيا، لخيرات شعوبنا، وهي تقف حجر عثرة أمام إمكانية أي تغيير جذري.[1]

قد تزايد التأثير على الحركات في ظلّ الحراك المجتمعي من خلال إخضاعها للتوظيف السلطوي لهويتها، سواء على المستوى الدولي أو الوطني يسبب:.

أ. نمو وتأثير متواصل من قبل شبكات وقوى دولية نافذة، شبكات مالية، حالات تجارية شركات عابرة القوميات والمؤسسات الحكومية والدولية، وأنظمة مشاريع الجريمة الدولية.

ب. تعريف تلك الشبكات الشهيرة، أو الانحراف أو الفساد أو التحكم الحكومي.

ت. توسيع الحالات بين القطاعات السكانية المنتشرة على مسافات جغرافية واسعة تؤثر على رقابة الشبكات لاسيما في ليبيا.

ث. إشهار المنظمات، والسماسرة، والمدريين والمختصين في ربط القطاعات السكانية والتنسيق بين أعمالها.

ج. تشكيل النذر اليسير على الأقل من الديمقراطية على المستوى الدولي، كعلاقات واسعة نسبيا ومنشور للمواطنين وتوفير الحماية، وذلك بين المواطنين وممثلي المؤسسات الحكومية الدولية.[2]

2. إنعاش البُنى القديمة والعصبيات الفرعية:

من أجل الإمساك بالداخل ودعم الأنظمة وفق الآلية الواحدة لجهة الإفادة من الانقسامات الداخلية الطفيفة أو المنفصلة، وإشهار ذلك في إطار سياسة استقطابية توفر لسلطة ما تحتاجه من تأييد شعب محكوم المنطق، والمصالح الموهومة، تقوم على إحياء البُنى المجتمعية القديمة (قبائل، عشائر، انتماء مناطق، إثنيات، طوائف، ومذاهب)، كمقدمة لا بدّ منها لبعث العصبيات الضيقة في داخلها، وتشكيل أرض خصبة للنظام وأجهزة للعبث بها، وتوظيف تناقضاتها بالطرق والأساليب التي تراها مناسبة.

لذلك يمكن تصوّر وجود التيارات السلفية التي ترفض الآخر وكفكرة، على أنّها قوة نائمة يستطيع النظام إيقاظها عند الغرض، والأمر نفسه يكشف لنا في ليبيا بعد الحراك الأخير، فقد كان النظام السابق، مسكن بالكثير من الأوراق التي بإمكانهم تحريكها ساعة يريد منها التركيبة القبلية للمجتمع الليبي والانقسام المناطقي (شرق، غرب)، والتعدّد الإثني (عرب، أمازيغ) فضلا عن استمالته للطوارق في الجنوب، والجنوب الغربي على حدود دولة النيجر والجزائر مضافا إلى الورقة السلفية التي

---

(1) **نفس المرجع**، ص ص (100-108).

(2) تشارلز، تلي، **مرجع سابق**، ص 291.

أصبحت القاسم المشترك ضد الأنظمة والتي تستخدم لوظيفة إخافة الغرب، ومشاغلة الداخل.

3. الإمساك بورقة رجال الدّين:

كشفت الثورات العربية عن عنصر آخر لا يقلّ أهمية بما سبقه في التأثر بالرأي العام ومنح النظام ما يحتاجه من شرعية، أو هو موقف المؤسسة الدينية، خاصة وأنّ المأزق الذي تعاني منه المؤسسة الدّينية بالإجمال، يشمل في معضلة عدم قدرتها على تمويل ذاتها بذاتها الأمر الذي أوقفها في مشكلة الارتهان الدولية، ماليا من جهة وسياسيّا من جهة أخرى.

4. تنامي التيارات السّلفية المحترفة:

لم تظهر الحركات السّلفية في كامل الأقطار العربية كمحل اهتمام، فلأفكارها أصول ومنابت وبيئة خاصة ووظيفة يتوخاها غير نظام وفريق، والمعلوم عند كلّ المختصين بالحركة الإسلامية على أنّ التيار السّلفي المقاتل لم يكن له وجود قبل عقد الثمانينيات من القرن الماضي وتطرّف هذه التيارات في الأفكار ثمّ الممارسة، جعلتها ملجأ للكثيرين ممن أوصلتهم الأنظمة المستبدّة إلى اليأس، فيما تلقتهم أنظمة أخرى بالدعم المادّي والرعاية، ليكوّنوا قوة احتياطية لديها، تحركها ساعة تريد.[1]

في الأخير يمكن القول أنّ كلّ الأقطار العربية هي ذات قابلية للانشطار من الداخل بفعل عدم تجانس مكوّناتها الأهلية، وضعف أحزابها وطوائفها ومذاهبها وقومياتها وقبائلها، وما يعني أنّ مخاطر التفتيت والتقسيم هي مخاطر محلية وليست إسقاطا خارجيا، وبالتالي الحَركات محكومة بدرجة الحِراك المجتمعي، ولكلّ فاعل وطني أو إقليمي أو دّولي، نسبة معينة من التوظيف السُلطوي.

(1) محمود، حيدر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص، (141-145).